

منهجية البحث في الدرس النحوي (دراسة معرفية في التفكير اللغوي العربي)

د. سمير أحمد معلوف

اللغة:

كان أول ما واجهه اللغويون العرب أنهم مطالبون بأمرين جليلين أولهما تفسير النص القرآني، وثانيهما قراءة هذا النص قراءة صحيحة تستند إلى معارف لغوية، وكأنهم وطنوا أنفسهم على أن يكونوا قائمين على أمر اللغة العربية يبحثون فيها ويكشفون عن قواعدها وأصولها خدمة للقرآن الكريم الذي نزل بهذه اللغة مشرفاً إياها على سائر اللغات.

وكان من أوائل عملهم دراسة موضوع بحثهم وتحديدده، فقد عرف العرب (اللغة) على أنها اللسان، ووردت هكذا في القرآن الكريم في مواضع متعددة منها قوله تعالى: ﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾^(١)، أما كلمة (اللغة)، فلم يعرفها العرب بمعناها الذي يتداوله الدارسون في عصرنا^(٢)، ولذلك لم ترد في القرآن الكريم بهذا المعنى، وقد أورد الخليل في معجم العين تفسيراً لما جاء في الحديث الشريف (من قال في الجمعة والإمام يخطب: صه فقد لغا)، فقال: أي تكلم. والحقيقة أن ما أتى به الخليل في

(1) سورة النحل، الآية: ١٠٣، وانظر كذلك: سورة إبراهيم الآية ٤.

(2) ذهب إلى ذلك د. إبراهيم أنيس في قوله: (ويظهر أن العرب القدماء في العصور الجاهلية وصدر الإسلام لم يكونوا يعبرون عما نسميه نحن باللغة إلا بكلمة اللسان، تلك الكلمة المشتركة اللفظ والمعنى في معظم اللغات السامية شقيقات اللغة العربية)، في اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس، ص: ١٧.

العين من تفسير لهذه المادة لا يخرج عن هذا المعنى^(١).

وقد ذكر الخليل في مفتتح تفسير هذه المادة اللغوية ما يأتي: (اللغة واللغات واللغون: اختلاف الكلام في معنى واحد)^(٢)، وهذا التفسير يشير إلى علاقة بين معنى اللغة واللهجة، ونجد فيما أورده ابن منظور عن التهذيب للأزهري ما يوضح هذه العلاقة فقد قال: (التهذيب: لغا فلان عن الصواب وعن الطريق إذا مال عنه، قال ابن الأعرابي: واللغة أخذت من هذا، لأن هؤلاء تكلموا بكلام مالوا فيه عن لغة هؤلاء الآخرين)^(٣)، ولما كان الدارسون العرب القدامى قد حصروا بحثهم في اللغة العربية فإن مفهوم نص الأزهري يقودنا إلى هذه اللغة لا سواها، فيكون الميل عن لغة الآخرين دالاً على ميلهم عن لهجتهم، ويعني ذلك أن العلاقة بين لغة وأخرى في هذا النص هي علاقة بين لهجات لغة واحدة، وليس بين لغات متعددة. ويزيد الأمر تأكيداً أن سيويوه استعمل في كتابه كلمة اللغة بمعنى اللهجة حيث قال: (هذا ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله)^(٤).

ثم دخل الدراسات اللغوية العربية مصطلح جديد هو (العربية)، وهذا المصطلح طارئ، لم يكن معروفاً قبل تدوين اللغة، ويبين ذلك خبرٌ عن أبي عمرو بن العلاء جاء فيه: (قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميت عربية أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا . فقلت كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهم حجة؟ فقال: أحمل على

(1) كتاب العين للخليل، مادة (لغو)، ٤ / ٤٤٩.

(2) المرجع السابق نفسه.

(3) اللسان: لغو، ٢٥٢/١٥.

(4) الكتاب: ٥٧/١.

الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات)^(١).

وقد أصبحت دراسة العربية بهذا المعنى سائدة لدى اللغويين العرب، فهذا سيبويه (١٨٠هـ) يبحث في كتابه أصول ماسماه (العربية) فتتكرر في رسالة الكتاب هذه الكلمة في رؤوس أبوابه مشيراً بها إلى اللغة. نجد ذلك في:

١. (هذا باب علم ما الكلم من العربية)^(٢)

٢. (هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية)^(٣)

وما لبثت كلمة اللغة أن حلّت محل كلمة (العربية) هذه، فأجته الدارسون إلى استعمالها، والبحث في خصائصها على أنها دالة على ما تدلّ عليه كلمة اللغة في عصرنا، ولم يتعد ابن جني (٣٩٢هـ) عن تعريفات المعاصرين حين حدّد اللغة في كتابه (الخصائص) بقوله: (أما حدّها فإنّها أصوات يُعبّر بها كلُّ قوم عن أغراضهم)، وقد جمع في هذا التعريف بين أمرين هما بناء اللغة، فذكر أنها أصوات، ودلالة اللغة، وذلك حين ذكر أنها للتعبير عن الأغراض. وأضاف ابن جني إلى ذلك الحدّ دراسة لصيغة الكلمة لكي يؤكد أنها عربية أصيلة لا أعجمية دخيلة، فقال: (وأما تصريفها ومعرفة حروفها فإنّها فُعَلَةٌ من: لَعَوْتُ أي تكلمت؛ وأصلها لَعُوَّة ككرة، وَقُلَّةٌ وَثَبَةٌ، كلها لاماًها واوات)^(٤).

كان الانتقال من اللهجة إلى العربية أول القطر، فكانت هذه الخطوة تعبيراً عن وعي اللغويين بأن دراستهم يجب أن تكون شاملة تدرس اللغة على أنها منظومة لها معاييرها، وقواعدها، ومقاييسها التي تنتظم تحتها القواعد الجزئية التي تنظّم الخطاب والعلاقة بين المخاطب والمخاطب. ولم يكن

(1) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص: ٣٩.

(2) كتاب سيبويه، ج ١ ص: ١٢.

(3) المرجع السابق نفسه، ص: ١٣.

(4) الخصائص لابن جني ج ١، ص: ٣٣.

مصطلح العربية الذي اهتدى إليه الدارسون إلا مرحلة للوصول إلى مصطلح يعبر عن موضوع الدراسة التي يقومون بها ألا وهو (اللغة).

استنباط الكليات:

تنازعت دراسة اللغة عدّة اتجاهات، ولكل واحد منها مسوغات بحثه، وتاريخ نشأته، فكان لدينا من هذه الاتجاهات اتجاه (يتوخى وجوه الاستعمال المختلفة)^(١) في الكلام فيتبّعها، من غير أن يغفل عن المقاييس العامة المطردة، وقد سُلِكَ في هذا الاتجاه أبو عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) الذي كانت تشغله معرفة لغات العرب وغربها، لكنه لم يكن بعيداً عن الاتجاه العام الذي كان يسير فيه غيره من النحاة أمثال عبد الله بن أبي إسحق (١١٧هـ)، وعيسى بن عمر (١٤٩هـ)^(٢)، واتجاه يدرس اللغة من حيث مقاييسها وعللها، مقيماً عمله على أن اللغة أمر واقع يُدرس بالاستقراء، فوضع أصحاب هذا الاتجاه لأنفسهم منهجية خاصة توصلهم إلى تصوّر بناء اللغة على نحو كلي^(٣)، تؤلف العناصر

(1) القياس . د. منى إلياس، ص: ١٣.

(2) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ص: ٢٧ - ٢٨.

(3) يمكن تحديد مفهوم الكلي بأنه هو المنسوب إلى الكل: ويرادفه العام. ونقول: العلم الكلي أي العلم الشامل لكل شيء. وفي علم المنطق الكلي هو الشامل لكل الأفراد الداخلين في صنفٍ معيّن. وهو المفهوم الذي لا يمنع من أن يشترك في معناه كثيرون. يقول ابن سينا: (اللفظ المفرد الكلي هو الذي يدلّ على كثيرين بمعنى واحد متّفق. إما كثيرين في الوجود كالإنسان، أو كثيرين في جواز التوهّم كالشمس. وبالجملة الكلي هو اللفظ الذي لا يمنع مفهومه أن يشترك في معناه كثيرون. فإن منع من ذلك شيء، فهو غير مفهومه) (النحاة ص: ٨). انظر معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، جلال الدين سعيد، ص: ٣٧٥. وجاء في الكليات للكفوي ج ٤، ص: ٨٢، وقد يطلق (الكلي) على الأمر الموجود في ضمن الشخص، أعني الجنس والفصل والنوع، فمعنى مطابقته لكثيرين وجوده في ضمن كل من جزئياته بواسطة تكرار الوجود في ضمن الجزئيات).

الجزئية بنيانه فتؤخذ هذه العناصر ويُضامُّ بعضها إلى بعض للوصول إلى الكلّي الذي يسعى الدارس للوصول إليه، فكأنه يريد قبل البدء بدراسة اللغة البحث عن تصوّر شاملٍ لها، وحين يصل إلى هذا التصور فإنه يستطيع فهم طريقة عمل هذه اللغة، وما يمكن للمتكلم أن يصطنعه من حركة داخل هذا البنيان الكلّي الشامل الذي تقوم عليه هذه اللغة، وقد عبر الفارابي عن ذلك حين أشار إلى المراحل التي تقطعها دراسة اللغة والنظر فيها حتى تصل إلى الكليات أو القوانين الكلية فيقول: (فتؤخذ ألفاظهم المفردة أولاً إلى أن يُؤتى عليها، الغريب والمشهور منها، فيُحفظُ أو يُكتَبُ، ثم ألفاظهم المركّبة كلّها من الأشعار والحُطَب. ثم من بعد ذلك يحدث للتأظر فيها تأمل ما كان منها متشابهاً في المفردة منها وعند التركيب، تُؤخذ أصناف المتشابهات منها وبماذا تتشابه في صنف صنف منها وما الذي يلحق كلّ صنف منها. فيحدث لها عند ذلك في النفس كليات وقوانين كلية)^(١).

لقد كان همّ هؤلاء الدارسين الوصول إلى القواعد العامة أو الأصول العامة، وهي القواعد التي يقوم عليها ببيان التفكير اللغوي العربي، فوصلوا بذلك إلى مجموعة من المقاييس الكلية.

كان اهتمام التفكير اللغوي العربي بالبحث عن الكليات التي تجمع الجزئيات الكثيرة المتفرقة من القواعد، ساعياً وراء بناء لغوي متماسك له توجهاته ومعاييره. نجد ذلك في طبيعة المنهج اللغوي الذي اصطنعه النحاة واللغويون أصحاب هذا الاتجاه في دراساتهم، فقد استنبطوا من كلام العرب مجموعة من القواعد الكلية أو القوانين أو الأصول العامة من أجل حمل الجزئيات عليها. بدأ ذلك عند متقدمي النحاة وكان على رأسهم (عبد الله ابن

(1) كتاب الحروف للفارابي، ص: ١٣٥.

أبي إسحاق الحضرمي - ١١٧ هـ، وفيه يقول ابن سلام: (كان أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل)^(١). كما يذكر: (أن ابن أبي إسحاق كان أشدّ تجريدًا للقياس، وكان أبو عمرو (ابن العلاء) أوسع علمًا بكلام العرب ولغاتها وغريبها)^(٢). (وقول ابن سلام: (أول من بعج النحو) يفيد أن النحو قبله كأنه كان مستغلًا على من تقدّمه فلا يقعون فيه إلا على ظواهر لا ينفذون منها إلى حقائقه، حتى كان هو الذي تسنى له أن ينفذ إلى ما وراء هذه الظواهر، فعلى حين كان أبو عمرو أوسع معرفة من عبد الله بجزئيات كلام العرب، كان عبد الله أقدر على أن يستخلص مما وقع إليه من كلامهم القوانين التي على هديها يتصرفون في الكلام)^(٣)، وقد سار على هدي ابن إسحاق، وترسم خطاه الخليل بن أحمد الفراهيدي (- ١٧٠ هـ)، وتلميذه سيبويه (- ١٨٠ هـ)، ومن أخذ عنهما من النحاة اللاحقين واهتدى بهديهما كابن السراج (- ٣١٦ هـ)، وأبو علي الفارسي (- ٣٧٧ هـ) وسعيد بن سعيد الفارقي (- ٣٩١ هـ) وعلي بن عثمان بن جني (- ٣٩٢ هـ).

قواعد البحث اللغوي في التركيب:

كان عمل هؤلاء اللغويين الأصل الذي بُني عليه التفكير اللغوي العربي، ومنه نجمت قواعدهم العامة أو كليات التفكير اللغوي، وقد تهّدوا في عملهم هذا بمجموعة من القواعد ألزموا أنفسهم بها، وهي أصول عملهم، وأساس تفكيرهم اللغوي. ويمكن أن نجملها فيما يأتي:

(١) طبقات فحول الشعراء لابن سلام ص: ١٤.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) القياس، د. منى إلياس، ص: ١٢ وانظر كذلك كتاب الأصول للدكتور: تمام حسان، ص: ٩٦ وما بعدها ففيه أفكار وآراء حول تفسير كلام ابن سلام لا يختلف في جوهره عمّا جاء في كلام الدكتورة منى إلياس.

١ - اللغة نظام متكامل:

اعتمد هؤلاء اللغويون هذا الأصل، في عملهم، فكان موضوع عملهم اللغة بمعناها الشامل. استخرجوا منها قواعدهم وبنوا عليها أصول مسائلهم، فاستقرّوا اللغة من حيث ألفاظها وتراكيبها، واستنبطوا منها قواعد عامة توجه الدرس اللغوي، وهم في عملهم هذا يحملون اللفظ المفرد على المركب، كما يحملون المركب على المفرد. ولهذا السبب لم يكن دارس النحو في معزل عن دراسة الصرف، بل كان نحوياً وصرفياً في آن معاً، كما كان مشتغلاً باللغة معنى ودلالة، وهذا ما كان عليه الخليل بن أحمد وابن جني وغيرهما.

بل إن هذه النظرة لديهم قد تتعدّى قياس المفرد على المركب أو العكس، إلى النظر إلى اللغة كلها بعلومها المختلفة على أنها بناء واحد يتساند بعضه إلى بعض، ويفسر بعضه بعضه الآخر، نجد مصداق ذلك فيما نقله ابن جني عن أبي علي الفارسي حيث قال: وأخبرني (أبو علي) أيضاً قال: سألتني سائلٌ قديماً، فقال: هل يجوزُ الحُرْمُ في أوَّلِ أجزاءِ مُتَّفَاعِلُنْ من الكامل؟ قال: ولم أكُنْ حينئذٍ أعرفُ مذهبَ العروضيين فيه، فَعَدَلْتُ به إلى طريق الإعراب، فقلت: لا يجوز. فقال: لم لا يجوز؟ فقلت: لأن التاء التي بعد الميم قد يدركها السكون في بعض الأحوال، فَيُكْرَهُ الابتداء بحرف قد يكون في بعض أحواله ساكناً في مثل ذلك المثال بعينه، كما كَرِهَتْ العرب الابتداء بالهمزة المخففة، لأنها قد قربت من الساكن، أفلا ترى إلى تناسب هذا العلم، واشتراك أجزائه، حتى إنه لِيُجَاب عن بعضه بجواب غيره^(١).

وقد أوغل بعض اللغويين في النظر إلى كلية البناء اللغوي ففاسوا على أمور تبدو للناظر متباعدة، ولا يجمع فيما بينها جامع، وعلّلوا لبعض القضايا

(1) سر صناعة الإعراب، ص ٦٣.

بتعليلات توحى بهذه النظرة الكلّية التي نظروا بها إلى اللغة. وهذا ابن جني يعلل لقلب العرب لام فَعَلَى - إذا كانت اسماً، وكانت لامها ياء أو واوًا، بأنهم عوّضوا الواو من غَلَبَةِ الياء عليها في أكثر المواضع، بأن قلبوها في نحو البَقْوَى والثَّنَوَى واوًا ليكون ذلك ضربًا من التعويض والتكافؤ بينهما^(١). لقد رأى ابن جني أن اللغة بنيان كلي لا يجوز أن ننظر إليه نظرة جزئية، ولهذا فإنه اعتمد هذه النظرة الكلّية، فرأى أن أكثر الكلمات حين يدخلها إعلال تقلب ألفها ياء، ولكي يُعَوِّض عن هذه الكثرة قُلبت لام البَقْوَى، والثَّنَوَى واوًا ولم تقلب ياء، ليكون في اللغة تعويض عن الكثرة، وتكافؤ بين الكلمات.

كان سيبويه بتوجيه من الخليل بن أحمد من أوائل من اتجه في هذا الاتجاه، فكان يستنبط القواعد من الألفاظ المفردة والتراكيب معًا، ويطرد القاعدة بعد أن يقيس المركب على المفرد أو المفرد على المركب، باحثًا عن الأشباه والنظائر في المفردات والتراكيب. جاء في باب (هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض) ما يأتي: (اعلم أنهم ممّا يجذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويجذفون ويعوّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطًا. وسترى ذلك إن شاء الله. فممّا حُذِف وأصله في الكلام غير ذلك. لم يكُ ولا أدْر، وأشباه ذلك. وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون: يدْعُ، ولا يقولون: ودَع، استغنوا عنها بترْك. وأشباه ذلك كثير. والعوّض قولهم: زنادقةٌ وزناديقُ، وفرّازنةٌ وفرّازينُ، حذفوا الياء وعوّضوا الهاء، وقولهم أسطاع يُسطيعُ، وإتما هي أطاع يُطيعُ، زادوا السين عوضًا من ذهاب حركة العين من أفْعَل. وقولهم اللّهم، حذفوا «يا» وألحقوا الميم عوضًا^(٢)).

(1) المرجع السابق نفسه، ج ١، ص: ١٠٣-١٠٤.

(2) كتاب سيبويه، ج ١ ص: ٢٤-٢٥.

ويذكر في سياق آخر، في أثناء كلامه على تأنيث الفعل مع الفاعل قاعدة عامة يطبق عليها جواز استخدام العبارة (قال فلانة)، وهذه القاعدة هي أنه (إذا طال الكلام كان الحذف أجمل) فيحمل في أثناء التطبيق المركب على المفرد فيقول: (وقال بعض العرب: (قال فلانة)، وكلّما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حَضَرَ القاضي امرأة؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذفُ أجمل، وكأنه شيءٌ يصيرُ بدلاً من شيءٍ، كالمعاقبة نحو قولك: زنادقةٌ وزناديقي، فَتَحذفُ الياءَ لمكان الهاء، وكما قالوا في مُعْتَلِمٍ: مُعْتَلِمٌ ومُعْتَلِيمٌ، وكأنَّ الياءَ صارت بدلاً مما حذفوا)^(١).

والحقيقة أنهم لم يكتفوا بحمل المفرد على المركب والعكس، بل إنهم حملوا طريقة التعبير عن المعنى على معنى الإعراب في بعض الصيغ فقاوسوا التشبيه المقلوب على صيغة لغوية. جاء في (باب من غلبة الفروع على الأصول) من الخصائص، قول ابن جني: (هذا فصل من فصول العربية طريف؛ تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الإعراب. ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة. فمما جاء فيه ذلك للعرب قول ذي الرّمة:

وَرَمَلٍ كَأَوْرَاكِ الْعَدَارِي فَطَعْتُهُ إِذَا أَلْبَسْتُهُ الْمُظْلِمَاتُ الْحَنَادِسُ
أفلا ترى ذا الرّمة كيف جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً. وذلك أن العادة والعرف في نحو هذا أن تُشَبَّه أعجاز النساء بكتبان الأنقاء)^(٢). ثم أتى بأمثلة عديدة على المسألة وانتقل بعد ذلك إلى الصيغة اللغوية التي حمل التشبيه المقلوب عليها، فقال: (وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم، فشبهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل؛ ألا ترى أن

(1) المرجع السابق نفسه، ج ٢، ص: ٣٨.

(2) الخصائص لابن جني ج ١، ص: ٣٣.

سيبويه أجاز في قولك: هذا الحسنُ الوجهُ أن يكون الجرُّ في الوجهِ في موضعين، أحدهما الإضافة، والآخر تشبيهه بالضاربِ الرجلِ الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً له بالحسنِ الوجهِ^(١)؛ على ما تقدّم في الباب قبل هذا^(٢).

٢- اللغة نظام يجد تحقُّقه في الكلام:

كان مصطلح أبي عمرو بن العلاء (- ١٥٤هـ)، (العربية) أول مصطلح يعبر عن اللغة بوصفها نظاماً كلياً يجمع تحته جزئيات كثيرة، فيضم إليه اللهجات القبلية العديدة. مصداق ذلك الخبرُ الذي ذكره ابن نوفل وجاء فيه: (قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميت عربية أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا. فقلت كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهم حجة؟ فقال: أحمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات)^(٣). إن اللغة وفق هذا المعيار الذي اصطنعه أبو عمرو بن العلاء لا تخرج عمّا قرره الخليل بن أحمد الفراهيدي حين فسّر اللغة في كتاب العين بقوله (اللغة واللغات

(1) هذه المسألة من مسائل سيبويه، وقد وردت في باب: (هذا بابٌ صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعَل في المعنى، وما يعملُ فيه)، حيث قال: (وقد قال قوم تُرضى عربيتُهُم: هذا الضاربُ الرَّجُلُ، شَبَّهوه بالحسنِ الوَجْه، وإن كان ليسَ مثله في المعنى ولا في أحواله إلا أنه اسمٌ، وقد يجزُّ كما يجزُّ ويُصبُّ كما يُصبُّ. وقد يُشَبَّهون الشيءَ بالشيءِ وليسَ مثله في جميع أحواله)، كتاب سيبويه، ١٨٢/١. وقد أجاز سيبويه أن تقول: (هو الحسنُ الوَجْه، على قوله: هو الضاربُ الرَّجُل. فالجرُّ في هذا الباب من وجهين: من الباب الذي هو الإضافة، ومن إعمال الفعل ثم يُستَخَفُّ فيضاف) انظر الكتاب ١ / ٢٠١ وقال المبرِّد في المقتضب ٤ / ١٦: (ومن قال: الضاربُ الرَّجُل يقول تشبيهاً بالحسنِ الوجه). وانظر: تفسير المسائل المشكّلة في أول المقتضب، للفارقي، ص: ١١٧ وما يليها، وابن يعيش ٢ / ١٢٣ ففيه مناقشة للمسألة وأسباب عدم إجازتها، وانظر كذلك المغني ٢ / ٧٨١، وشرح الرضي للكافية: ١ / ٢٨١.

(2) المرجع السابق نفسه، ج: ١: ص: ٢٠٣-٢٠٤.

(3) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص: ٣٩.

واللغون: اختلاف الكلام في معنى واحد^(١). تحمل هذه العبارة الموجزة معاني كثيرة، ذلك أن اختلاف الكلام لا يعني إلا تغيّر طريقة نطق الكلام بين إنسان وآخر من متكلمي اللغة الواحدة، أو تغيّر المفردات المعبرة عن معنى واحد، أو الاختلاف في صيغة ما من الصيغ الكلامية على أن يؤول هذا الكلام كله إلى معنى واحد، لقد أقام الخليل تعريف اللغة على مسائل متعددة يمكن النظر إليها كما يأتي:

- **لغة صلة بالكلام؛** لأن اللغة تعني اختلاف الكلام وبقاء دلالاته، ويدل ذلك على استخدامات متباينة لمستويات اللغة فقد يكون الاختلاف صوتيًا مثل الكشكشة، وغيرها، وقد يكون على مستوى البناء الصرفي، كما في وسادة وإسادة، أو استخدام مفردة بدل أخرى، كما في القدر والبرمة، كما قد يكون على مستوى التركيب كما في (ما) الحجازية، والتميمية وهذا الاختلاف الذي نلاحظه على مستويات اللغة المختلفة إنما ينصرف إلى بنية اللغة من غير أن يمسّ دلالتها.

- **اللغة غير الكلام،** وكأن اللغة أصل والكلام فرع، فاختلاف الناس في طرائق التعبير عن المعنى على مختلف مستويات اللغة هو الكلام، أما اللغة فهي مجموعة هذه الاختلافات، أي إن اللغة بناء كلي، أما الكلام فجزء من هذا البناء الكلي ومجموع كلام الأفراد يحدد اللغة. لأن الكلام على ما يظهر استخدامًا للغة بطرائق يختلف فيها المتكلمون، والخليل لم يذكر في تفسير اللغة أنها الكلام ولكنه أشار إلى أن اللغة تعني اختلاف الكلام وبقاء المعنى، فمتكلمو اللغة يعبرون عن مقاصدهم بها، وكل واحد منهم ينحو في استخدامها منحىً يختلف به عن منحى الآخر من حيث الصورة والشكل، لكنهم جميعًا يؤولون إلى المعنى المشترك

(1) كتاب العين ٤ / ٤٤٩ . مادة ل ٠ غ ٠ و .

الذي تدل عليه اللغة وكأن المعنى هو الجامع والمقياس الذي يحدد انتماء المتكلم للغة ما، أو خروجه عنها إلى لغة أخرى وإن اتَّجه في طريقة تعبيره عن المعاني اتَّجَّاهًا مباينًا من حيث الصورة لآخرين من مستعملي اللغة.

- اللغة بناء ومعنى يُفهم من تفسير الخليل أن اللغة لا تنفصل عن المعنى، وأن لها وجهين هما المبنى والمعنى، فالمعنى أصل تؤول إليه كل صورة لفظية منطوقة وهو عُرضة للتبدل والتغيُّر، أما المعنى فيجب أن يبقى ثابتًا لا يتغير، وإن تبدلت صورته اللفظية.

إنَّ هذه الأفكار التي استنبطناها من تفسير الخليل نجد ما يؤكدها في دراسات اللغويين القدامى، لأنها أفكار كانت على ما يبدو قد استقرت في أذهانهم؛ فصدروا عنها في دراساتهم وأبحاثهم. وكان سيبويه أول من عبر عن هذه الأفكار في كتابه، لأنه صنع الكتاب على عين الخليل، فكان لا بد من أن تتسق أفكاره مع أفكار شيخه.

أسَّس سيبويه كتابه على طريقة أثرت فيمن جاء بعده من الدارسين، وأرست قواعد منهجية في دراسة اللغة والكلام، قام منهج سيبويه على التمييز بين مصطلحين هما (العربية) و(الكلام)، وأورد في مفتتح كتابه - وهو رسالة الكتاب - مجموعة من المقاييس العامة وضعها لما سمَّاه العربية، وكأنه كان بذلك يضع معايير عامة للغة العربية من أجل أن ينظر بعد ذلك في تحقُّق هذه المعايير في الصيغة الكلامية التي يستعملها المتكلمون، فيستنبط قواعد كلامهم وعدولهم عن هذه القواعد على هَدْيٍ من المقاييس الكلية للغة العربية التي ابتدأ بها كتابه. وقد قام منهجه في دراسة العربية على مجموعة من القواعد الكلية تعطي صورة لنظام اللغة كما قرره الخليل وسيبويه معًا، ويقوم هذا النظام على وضع قواعد اللغة على أنها مفردات تنتظم في تركيب يؤدي معنى، وهذه القواعد اشتملت على كليات

بناء المفردة وأنواعها، وكليات بناء التركيب اللغوي، وكليات الأصوات اللغوية، ويمكن أن نُحمل هذه الكليات فيما يأتي:

نظام اللغة:

- الكلمة أصغر جزء له معنى في التركيب:

بدأ سيبويه دراسة مقاييس العربية بتصنيف الكلمات في اللغة العربية في باب سماه (هذا باب علم ما الكلم من العربية)^(١)، حيث ذكر أقسام الكلم في العربية فقال: (فالكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)^(٢)، ثم بدأ بشرح هذه الفكرة بالأمثلة الموضحة، فقال: (فالاسم: رجل، وفرس، وحائض. وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث ومحمد. أما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يقتل ويذهب، ويضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت)^(٣). وشرح بعد ذلك مفهوم (أحداث الأسماء) فقال: (والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل)^(٤). ثم انتقل إلى الحرف فقال فيه: (وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم،

(1) الكتاب ج ١ - ص: ١٢ شرح السيراني كلام سيبويه بقوله: (وقوله: ما الكلم، لم يقل الكلام لأنه الكثير. والكلم: جمع كلمة. ولم يقل الكلمات لأن الكلم أخف، ولأن الكلم اسم الذات والكلام المصدر. وأدخل (من) لوجهين: أحدهما تبيين الجنس. والثاني أنه قصد إلى الاسم والفعل والحرف وليس هوكل العربية، ولذلك قال: هذا باب، ولم يقل: هذا كتاب) انظر كتاب سيبويه، ط عبد السلام هارون، ج: ١، ص: ١٢، ح: ١.

(2) المرجع السابق نفسه.

(3) المرجع السابق نفسه.

(4) المرجع السابق نفسه.

وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها^(١).

وضع سيبويه في هذا المفتح من كتابه بداية التفكير التحليلي للغة، وقد بدأ بتحليل التركيب إلى عناصره الأوّلية، وأصل هذه العناصر الكلمات المفردة، فدرسها من حيث دلالاتها، وصلة بعضها ببعض، وقد اختار في هذا التقسيم أن يضع ما له صلة بتركيب الكلام، فجعل القسمة تقوم على الاسم والفعل والحرف، وقد علل الزجاجي هذه القسمة، وربطها بموضوع الكلام الذي جعله الله تعالى ليُعَبَّرَ به العبادُ عمّا همجس في نفوسهم، وخاطب به بعضهم بعضاً بما في ضمائرهم، (فإذا كان هذا معقولاً ظاهراً غير مدفوع فيبين أن المخاطب والمخاطب والمخبر عنه والمخبر به أجسام وأعراض تنوب في العبارة عنها أسماؤها؛ أو ما يعتوره معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر أو نهي أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء، لأن الأمر والنهي إنما يقعان على الاسم النائب عن المسمى؛ فالخبر إذاً هو غير المخبر والمخبر عنه، وهما داخلان تحت قسم الاسم؛ والخبر هو الفعل وما اشتق منه أو تضمن معناه، وهو الحديث الذي ذكرناه ولا بد من رباط بينهما، وهو الحرف؛ ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع^(٢)).

كان سيبويه واعياً وهو يضع أقسام الكلم أن التركيب اللغوي لا بد له من أن يصاغ من هذه الكلمات، فلا يستطيع متكلم اللغة أن يعبر خارج هذه القسمة، ولهذا فإنّ المبرد صاغ عبارة سيبويه على نحو مغاير فاستخدم الكلام بدلاً من الكلم، وعنى بذلك أن متكلم اللغة لا بد من أن يصوغ كلامه على صورة تراكيب لا تخلو من هذه الأنواع الثلاثة، فقال: (فالكلام كله: اسم وفعل

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) الإيضاح في علل النحو، ص: ٤٢.

وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام عربيًا كان أو أعجميًا من هذه الثلاثة^(١). أما ابن السراج (- ٣١٦هـ) فقد عبر عن هذه المسألة بوضوح حين قال: (الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف)^(٢). وتابع ابن فارس (- ٣٩٥هـ)، على الطريق ذاته فقال: (أجمع أهل العلم أن الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف)^(٣).

وقد اكتسبت الكلمة أهمية عند النحاة المتأخرين، وذلك أنهم وجدوا سبويه يضعها في مفتتح كلامه على التركيب النحوي، ومن هؤلاء النحاة الزمخشري (- ٥٣٨هـ)، في المفصل في النحو، وابن يعيش (- ٦٤٢هـ) في شرح المفصل، فقد عرّف الزمخشري في مفتتح كتابه الكلمة فقال (الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس تحتها ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف). وهذا التعريف لا يعدو أن يكون إيضاحًا وتحديدًا لما جاء به سبويه الذي وصف الكلمة وأنواعها، ومثل لها، أما ابن يعيش فأخذ كلام الزمخشري وفصل فيه كثيرًا^(٤).

أما بناء الكلمة المفردة فلم يدرسه سبويه في رسالة الكتاب، بل أرجأه إلى مكان لاحق لأنه لم يشأ أن يبحث فيما له صلة بالعناصر الأخرى للكلمة المفردة، كالجانب الصرفي أو الصوتي في هذا المقام؛ فقد كان على وعي من أن ذلك ليس مكانه، فهو يبحث في التركيب اللغوي الذي يقوم على نسق لغوي من الكلمات المفردة الدالة، وهذا النسق اللغوي يقوم عليه الكلام كما أخبرنا

(1) المقتضب للمبرد، ج ١، ص: ٣.

(2) الأصول لابن السراج، مرجع سابق، ج ١، ص: ٣٦.

(3) الصاحبي، ابن فارس، ج ١، ص: ٨٩، وقارن هذا الكلام بما ورد في العسكريات للفارسي، ص: ٢٣ وما بعدها.

(4) شرح المفصل، ابن يعيش، ج ١، ص: ١٨، وما بعدها.

بذلك الزّجاجي، فكل كلام يتواصل به الناس أو يعبرون به عن هواجسهم لا بد له من أن يتألف من عناصره الأساسية، وهي الاسم والفعل والحرف، أما بناء هذه العناصر، وأنواعها، فمسائل يتفرع إليها هذا الأصل، ولذلك فإن سيبويه أرجأ دراستها إلى مكان يلي الرسالة، فدرس بناء الكلمة المفردة، ووضع لها قواعد الكلية الناظمة لها، جامعاً الأشباه إلى أشباهها والنظائر بعضها إلى بعض، من ذلك ما جاء في باب (هذا بناء الأفعال التي هي أعمال تتعدّك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرهما)، حيث ذكر أبنية الأفعال من الثلاثي المتعدي، ولاحظ أن الأفعال (تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فَعَلَ يَفْعَلُ، وَفَعَلَ يَفْعَلُ، وَفَعَلَ يَفْعَلُ، ويكون المصدر فَعَالًا، والاسم فاعِلًا^(١)).

وفي هذا الباب حاول سيبويه أن يجمع الجزئيات بعضها إلى بعض من أجل الخروج بالقواعد الكلية، التي تنظم داخلها هذه الجزئيات، معتمداً على فكرة القياس من أجل القاعدة الكلية، وهكذا فإنه بعد أن قرّر أبنية الفعل الثلاثي المتعدي، وأتى بالأمثلة الدالة عليها، انتقل إلى القول: إن بعض ما ذكره من هذه الأبنية جاء على فُعلٍ، مثلها في ذلك مثل الأفعال اللازمة. (وذلك لَزِمَهُ يَلْزِمُهُ لَزُومًا، وَهَكَاةُ يَنْهَكُهُ هُكَاةً، وَوَرَدَتْ وَرُودًا، وَجَحَدْتُهُ جُحُودًا، شَبَّهَهُ بِجَلَسٍ جُلُوسًا، وَقَعَدَ يَقْعُدُ فُعُودًا، وَرَكَنَ يَرْكُنُ رُكُونًا، لَأَنَّ بِنَاءَ الْفِعْلِ وَاحِدٌ^(٢)). وكما جاءت المصادر التي ذكرها على فُعلٍ، فإن بعضها جاء على غير هذه الصيغة^(٣). وكان يعرض في هذا المقام مشكلة المصادر الثلاثية، وأنها لا تأتي على القياس غالبًا (وقالوا الفَعْلَةُ نَحْوَالرَّحْمَةُ وَاللَّقِيَّةُ. ونظيرها جِلْتُهُ حَيْلَةٌ. وقالوا

(١) كتاب سيبويه، ٤ / ٥.

(٢) المرجع السابق نفسه، ٤ / ٥ - ٦.

(٣) المرجع السابق نفسه ٤ / ٦ و ٧ و ٨.

نَصَحَ نَصَاحَةً، وقالوا: غَلَبَهُ غَلَبَةً كما قالوا: نَهَمَهُ، وقالوا: العَلَبُ كما قالوا: السَّرَقُ. وقالوا: ضَرَبَهَا الفحل ضَرَابًا كالنِّكاح، والقياس، ضَرَبًا، ولا يقولونه كما لا يقولون نَكَحًا وهو القياس^(١). وإن كانت أحياناً تراعيه (وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فَعْلَانٍ، وذلك نحو: حَرَمَهُ يَحْرِمُهُ حَرَمَانًا، ووجَدَ الشيءَ يَجِدُهُ وَجْدَانًا. ومثله أَتَيْتُهُ أَتَيْتُهُ إِتْيَانًا، وقد قالوا: أَيْتَى عَلَى القياس)^(٢). وقد حاول سيبويه أن يجمع جزئيات هذا الموضوع في كليات بسبب انشعابه وعدم اتساقه في قواعد مستقرّة، ووجد أن الجامع الذي يمكن أن يؤلّف بين هذه المتباعدات هو المعنى فاعتمده طريقة لصياغة كليات المصادر الثلاثية، وغيرها في بعض الأحيان. مثل (السُّكَّات)، قاسه على (العُطَّاس)، لأنه داء، (فهذه الأشياء لا تكون حتى تُرِيدَ الدَّاءَ، جُعِلَ كالتُّحَّازِ والسُّهَامِ، وهما داءان، وأشباههما)^(٣). وكذلك قاس الأشياء بعضها على بعض في مثل هذا المقام، فقاس (الوِكَاالَةَ) و(الوِصَايَةَ) و(الجِرَايَةَ)، ونحوهنَّ على (الوِلَايَةَ)، (لأنَّ معناهنَّ القيام بالشيء)^(٤). ولاحظ أن العرب تأتي بما تقاربت معانيه على مثال واحد، نحو: (الفرار والشِّراد والشماس والنِّفار والطَّمَّاح، لأن هذا كله مِبَاعِدَةٌ)^(٥). وتابع هذه المسألة في أبواب أخرى من كتابه، مثال ذلك (هذا باب ما جاء من الأدواء على مثال وَجَعٌ يَوْجَعُ وَجَعًا وهو وَجَعٌ، لتقارب المعاني، وذلك: حَيْطٌ يَحْبِطُ حَبِطًا وهو حَبِطٌ، وَحَبِجٌ يَحْبِجُ حَبِجًا وهو حَبِجٌ)^(٦). وكذلك ما جاء في باب (هذا باب فَعْلَانٍ ومصدره

(1) المرجع السابق نفسه ٤ / ٨-٩.

(2) المرجع السابق نفسه ٤ / ٨.

(3) الكتاب ٤ / ١٠.

(4) المرجع السابق نفسه، ٤ / ١١.

(5) المرجع السابق نفسه، ٤ / ١٢.

(6) المرجع السابق نفسه، ٤ / ١٧.

وفعله، أما ما كان من الجوع والعطش فإنه أكثر ما يُبنى في الأسماء على فَعْلَان، ويكون المصدر الفَعْل، لا ويكون الفِعْل على فَعِل يَفْعَل. نحو: ظَمِئَ يَظْمَأُ وهو ظَمَأَنُ^(١). وجرى على القاعدة ذاتها فذكر الأفعال الدالة على الألوان ومصادرهما، فدرس أبنية هذه الأفعال من الثلاثي وغيره^(٢).

ومن بناء الكلمة المفردة ما له صلة بعدد أحرفها، فقد لاحظ سيبويه أن عدد أحرف الكلمات العربية يتفاوت وفقاً لطبيعة الكلمة ونوعها. نجد ذلك في باب (هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم)، درس فيه الحرف والاسم والفعل من حيث عدد الأحرف وبدأ فيه بالكلمات التي تكون على حرف واحد، فذكر بعض الأدوات التي يؤتى بها قبل الكلمات، وتكون على صورة سابقة تدخل على الكلمات كواو العطف التي يُجاء بها (لتضم الآخر إلى الأوّل)، والفاء، (وهي تضم الشيء إلى الشيء كما فعلت الواو، غير أنها تجعل ذلك متّسماً بعضه في إثر بعض) واو القسم، وكاف الجر ولام الإضافة، ثم انتقل إلى الاسم فلاحظ أنه لا يكون اسم مُظْهَر على حرف واحد أبداً، (لأنّ المظهر يُشكِّتُ عنده وليس قبله شيءٌ ولا يُلْحَقُ به شيءٌ، ولا يُوصَلُ إلى ذلك بحرف، ولم يكونوا لِيُجْحِفُوا بالاسم فيجعلوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فِعْلٍ، وإنما يجيء لمعنى). كما لاحظ أنه لا يكون شيء من الفعل على حرف واحد، (ولا يكون شيء من الفعل على حرف واحد لأن منه ما يضارع الاسم، وهو يَتَصَرَّفُ وَيُبْنَى أبنيةً، وهو الذي يلي الاسم، فلَمَّا قَرَّبَ هذا القُرْبَ لم يَجْحَفْ به، إلا أن تُدْرِكَ الفعل عِلَّةً مطردة في كلامهم في موضع واحد فيصير على

(1) المرجع السابق نفسه، ٢١/٤.

(2) المرجع السابق نفسه، ٢٥/٤، وانظر في مثل هذا الاتجاه المرجع السابق نفسه، ٢٨/٤ وما بعدها.

حرف^(١).

وانتقل من بعد ذلك إلى ما يكون على حرفين من هذه الأنواع، ذلك أن (الذي يلي ما يكون على حرف ما يكون على حرفين، وقد تكون عليها الأسماء المظهرة المتمكّنة والأفعال المتصرفّة. وذلك قليل؛ لأنه إخلال عندهم بهنّ، لأنه حذف من أقلّ الحروف عددًا)^(٢).

ثم درس ما يكون على ثلاثة أحرف، فقال: (وأما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كل شيء من الأسماء والأفعال وغيرهما، مزيدًا فيه وغير مزيد فيه، وذلك لأنه كأنه هو الأول فمن ثمّ تمكّن في الكلام)^(٣).

وتابع بعد ذلك دراسته لما كان على أربعة أحرف، ثم بنات الخمسة؛ فالخمسة أقصى الغاية في الكثرة^(٤). ودرس سيبويه بناء الكلمة المفردة، وميّز بين الحروف الأصلية والحروف الزائدة فيها، فدرس حروف الزوائد، في باب (هذا باب علم حروف الزوائد)، عدّها وذكر أماكن زيادتها في الكلمة^(٥).

- الأصوات اللغوية أصغر جزء في بناء الكلمة:

تنبّه الخليل إلى البناء الصوتي للكلمة، وميّز بين المقطع الصوتي والصوت اللغوي والحرف، ونقل إلى تلاميذه هذه الأفكار بالتدريب العملي، فقد ورد في كتاب سيبويه في باب (هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد)، ما يشير إلى هذه المسائل، قال سيبويه: (قال الخليل يومًا وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تُلغظوا بالكاف التي في لكّ والكاف التي في مالِك، والباء التي في

(1) كتاب سيبويه، ج ٤، ص: ٢١٦، ٢١٩.

(2) المرجع السابق نفسه، ٤ / ٢١٩.

(3) المرجع السابق نفسه، ٤ / ٢٢٩ - ٢٣٠.

(4) المرجع السابق نفسه، والموضع ذاته.

(5) المرجع السابق نفسه ٤ / ٢٣٥ - ٢٣٧.

ضَرَبَ؟) ومن الواضح أن السؤال في هذا الموضوع يتصل بالمقطع الصوتي الذي يتألف من الحرف الساكن والحركة. وقد التبس الأمر على التلاميذ لأنهم يخلطون بين الصوت والحركة والمقطع الصوتي واسم الحرف، ولذلك فإن ردّهم كان على النحو الآتي: (فقيل له: نقول باءً كافٍ)، لذلك صَحَّح الخليل هذا الخلط حين ميّز بين الصّوت واسم الحرف، حيث قال: (إنّما جئتم بالاسم ولم تَلْفِظُوا بالحرف. وقال: أقول: كةً وبّةً). وحين سُئل عن السبب علل ذلك بقوله: (رأيتهم قالوا: عة فألحقوا هاءً حتى صَيَّرُوهَا يُسْتَطَاعُ الكلام بها، لأنّه لا يُلفظ بحرف، فإن وصلت قلت كَ وب فاعلم يافتى، كما قالوا: ع يا فتى. فهذه طريقة كلِّ حرفٍ كان متحرّكًا، وقد يجوز أن يكون الألف هنا بمنزلة الهاء، لثَرَبها منها وشبهها بها، فتقول: با وكا، كما تقول: أنا)^(١). فإذا كان هذا شأن المقطع الصوتي فإن الصوت اللغوي المفرد أو الساكن دُرِس بالطريقة ذاتها، وكان موضع اهتمام الخليل، فقد أورد سيبويه في كتابه أنه قال: (كيف تَلْفِظون بالحرف الساكن نحو ياء غلامي وباءٍ إضرب ودالٍ قد؟ فأجابوا بنحوٍ ممّا أجابوا في المرّة الأولى فقال: أقول إِبّ وإِيّ وإِذْ، فألحقُ أَلْفًا موصولة. قال كذاك أراهم صنعوا بالساكن، ألا تراهم قالوا: ابن واسمٍ حيث أسكنوا الباء والسين، وأنت لا تستطيع أن تكلم بساكن في أول اسمٍ كما لا تصل إلى اللفظ بهذه السواكن، فألحقت أَلْفًا حتّى وصلت إلى اللفظ بها، فكذلك تُلحِقُ هذه الألفات حتى تصل إلى اللفظ بها كما ألحقت المسكّن الأوّل في الاسم)^(٢).

وكما بيّن سيبويه في كتابه طريقة لفظ الصوت المفرد والصوت المتصل بالحركة (المقطع الصوتي)، فإنه درس مخارج الأصوات وذلك في باب (هذا باب الإدغام،

(1) المرجع السابق، ٣ / ٣٢٠.

(2) المرجع السابق نفسه، ٣ / ٣٢١، وانظر المقتضب: ١ / ٣٢.

هذا باب عدد الحروف العربية، ومخارجها، ومهموسها ومجهورها، وأحوال مجهورها ومهموسها، واختلافها^(١)، وقد تحدّث في هذا الباب - كما أوضح - عن عدد حروف العربية وهو تسعة وعشرون حرفاً، وزيادة عددها إلى خمسة وثلاثين حرفاً أو اثنين وأربعين حرفاً بحروف هنّ فروع، وهي في الواقع تصرفات المتكلم بالأصوات اللغوية، كما تحدّث عن صفات هذه الحروف من حيث مخارجها، ومجهورها، ومهموسها، وشديدها، وريحها، ومنحرفها، ومكّرّها إلى غير ذلك من الصفات التي نجدها في مواضعها في الكتاب^(٢).

- الإعراب في اللغة:

تنتهي الكلمات العربية داخل التركيب بحركات أو سكون، أو تتعرّض نهاياتها للتغيير. ولما كانت هذه الظاهرة مما يميز العربية عن غيرها اهتم بها اللغويون القدماء اهتماماً كبيراً، وعدّوها واحدة من الكليات التي تقوم عليها العربية، وقد عرضها سيبويه في كتابه في باب (هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية)، ودرس هذه الظاهرة على أنّها ظاهرة تتعلق باللغة لا بالكلام، ولذلك جعل الباب يشير إلى اللغة بقوله: (أواخر الكلم من العربية).

قسم سيبويه هذه المجاري ثمانية مجارٍ ليميّز ما بين المعرب والمبني، فقال عن هذه المجاري (وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرّ والرّفْع والجزم، والفتح والضّمّ والكسر والوقف). وهذه المجاري الثمانية يجمّعهنّ في اللفظ أربعة أضرب: فالنّصْب والفتح في اللفظ ضربٌ واحدٌ، والجرّ والكسر في اللفظ ضربٌ واحدٌ، وكذلك الرّفْع والضّمّ، والجزم والوقف). ثمّ علّل هذا التقسيم بقوله: (وإنّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفترق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لِمَا يُحدِثُ فيه العامل

(1) المرجع السابق نفسه، ج ٤، ص: ٤١٣.

(2) المرجع السابق نفسه، ٤ / ٤٣١-٤٣٦.

- وليس شيئاً منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبنى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلِّ عاملٍ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب^(١).

يفيدنا هذا النص في استخلاص مجموعة من المسائل التي دار عليها عمل النحاة الذين أعقبوا سيبويه، وبحثوا في هذه الظاهرة التي تحدّث عنها، فقد فرّق بين الإعراب والبناء: وذلك أن الإعراب - كما تصوّره - ظاهرة تدخل على الكلمة، يُحدّثها العامل، وهي ظاهرة عارضة، فقد ذكر أن المجاري التي يتحدّث عنها تفرّق بين ما يدخله ضرب منها، أي إن هذه المجاري ليست أصيلة في الكلمة، بل إنّها تدخل عليها من خارجها. وظهرت بذلك مسألة من مسائل فلسفة اللغة، عبّر عنها الزجاجي (- ٣٣٧هـ) حين ناقش مسألة العلاقة بين الحركة والكلام في باب (باب القول في الإعراب والكلام. أيهما أسبق؟)، فقرّر أن الكلام (سبيله أن يكون سابقاً للإعراب)، وعلّل ذلك بأننا (قد نرى الكلام في حال غير معرب، ولا يختلّ معناه، ونرى الإعراب يدخل عليه ويخرج، ومعناه في ذاته غير معدوم). ومثّل لذلك بأمثلة فقال: (مثال ذلك أن الاسم نحو زيد ومحمد وجعفر وما أشبه ذلك، معرباً كان أو غير معرب، لا يزول عنه معنى الاسم). وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم ويذهب ويركب، معرباً كان أو غير معرب، لا يسقط عنه معنى الفعلية. وإنما يدخل الإعراب لمعانٍ تعتور هذه الأشياء). ثم يخلص بعد ذلك إلى نتيجة مفادها (أن الإعراب عَرَضٌ داخل في الكلام لمعنى يوجده ويدلّ عليه، والكلام إذاً سابقه في المرتبة، والإعراب تابع من توابعه)^(٢).

(1) كتاب سيبويه، ج ١، ص: ١٣ - ١٥.

(2) الإيضاح، ص: ٦٧.

وليس معنى السبق في المرتبة أن أحدهما وُجد قبل الآخر، فقولنا: إن الكلام كان أولاً لا يعني (أن العرب كانت نطقت به زماناً غير معرب ثم أدخلت عليه الإعراب)، بل (إنها هكذا نطقت به في أول وهلة، ولم تنطق به زماناً غير معرب ثم أعربت)، وبذلك يمكن أن نقول: (إن الإعراب في الاستحقاق داخل على الكلام لما توجه مرتبة كل واحدٍ منهما في المعقول، وإن كانا لم يوجدوا مفترقين)^(١).

وقد درس النحاة المتأخرون هذه الظاهرة، وأبانوا أن الإعراب - كما نُقل عن عبد القاهر الجرجاني (- ٤٧٢هـ) - اختلاف الآخر^(٢)، فقال ابن الحاجب (- ٦٤٦هـ) كما ذكر الأسترابادي (- ٦٨٦هـ): (الإعراب ما اختلف آخره) لأن الاختلاف أمر لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى إعراباً^(٣)، وقد فسر الأسترابادي ذلك بقوله: (والحق أن معنى: يختلف الآخر أي: يتَّصف بصفة لم يكن عليها قبلاً؛ فإنَّ (زيد) مثلاً في حال الإفراد لم يستحقَّ شيئاً من الحركات، فلما ضمت الدال بعد التركيب في حالة الرَّفع، فقد اختلف أي: انتقلت من حال السكون، إلى هذه الحركة المعيّنة)^(٤). وبذلك نظروا إلى الكلمة مفردة لم يدخلها شيء من الحركات؛ فهي ساكنة، ثم لاحظوا أنها تعيَّرت في التركيب، وهذا التغيُّر سمَّوه الاختلاف، وقال عنه الأسترابادي: (إن معنى الاختلاف - كما ذكرنا - انتقال الآخر من السكون إلى الحركة)^(٥).

(1) المرجع السابق نفسه، ص: ٦٧ - ٦٨.

(2) شرح الرضي على الكافية، ١ / ١٨.

(3) المرجع السابق نفسه.

(4) المرجع السابق نفسه، ج ١، ص: ١٨-١٩.

(5) المرجع السابق نفسه، ١ / ١٩.

إن التوفيق بين ما أورده الرَّجَاجِي والأستِرابَازِي لا يمكن أن يتمَّ ما لم ننظر إلى المسألة على أنها تصوُّرٌ، لا يقوم على واقع، ذلك أن الكلمة المفردة التي لم تدخل في التركيب ليس لها أن تُنطَقَ محرَّكة الآخر لأنها كلمة وقعت خارج التأثير الذي يُحدِثه العامل، مثلها في ذلك مثل الصوت اللغوي كما قرَّر الخليل، فهذا الصوت إذا جرَّدناه من الكلمة فإنه يُلفظُ ساكنًا، ويُتوصَّلُ إلى النطق به بهمزة الوصل أو الألف الممدودة أو الهاء الساكنة، فهو صوت مُفترَض في العقل لأنه لم يتَّصل بالحركات التي تجعَلُ منه ما يُسمَّى مقطعًا صوتيًا، فكما يمكن أن نسمي هذا الصوت الأصل الخالص في أصوات الكلمة، كذلك يمكن أن نسمي الكلمة التي لم تدخل التركيب الكلمة الخالصة، (لأن الواضع لم يضع الأسماء إلا لِيُستعمل في الكلام مركبةً فاستعمالها مفردةً مخالفٌ لِنظر الواضع)^(١).

والواضح أن اللغويين العرب نظروا إلى الاسم على أنه الأول في النفس والترتبة، ولذلك قاسوا الكلمات الأخرى كلها سواء أكانت أفعالاً أم حروفاً جاءت لمعنى عليه، وفي مسألة الإعراب نجد هذه الظاهرة واضحة، فحين تكون الكلمة اسمًا فإن لها طبيعة خاصة في الإعراب، تقاس إليها بقية الكلمات، والظاهر أن الاسم تجلَّت طبيعته الخاصة لأنه ألصق بالنفس وأكثر تمكُّنًا فيها من غيره، ومسألة التمكُّن كانت مسألة مهمة تُبنى عليها كثير من قواعد اللغة.

ومن الكلام المهم الذي تعرض له سيبويه وهو في صدد وضع القوانين الكلية التي تنظم اللغة العربية ما ذكره عن أولية الكلمات في اللغة العربية وثقل بعض الكلمات وخفة الأخرى وفقًا لقانون الأولية، وكذلك تمكُّنها في النفس بسبب أوليتها وعدم ثقلها، فقال: (واعلم أنَّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأنَّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدُّ تمكُّنًا، فمن ثمَّ لم

(1) المرجع السابق نفسه، ٢٢/١.

يلحقها تنوينٌ ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء. ألا ترى أنَّ الفعل لا بدُّ له من الاسم وإلا لم يكن كلامًا، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا^(١).

وتتضح صورة أولية الأسماء لتمكنها بمقابلتها بالأفعال، فالأفعال كما قال: أنقل من الأسماء وذلك لأن الأسماء هي الأولى، وكونها هي الأولى فهي أشد تمكناً من الأفعال، وكذلك فإن (ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أُجري لفظه مجرى ما يستقلون ومنعوه ما يكون لما يستحقون، وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر وأصفر، فهذا بناء أذهب وأعلم، فيكون في موضع الجرِّ مفتوحًا، استقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء)^(٢). ذلك أنه ابتعد من الاسمية وصار أدخل في الفعلية.

وجعل سيبويه الخفة التي تنتج عن الأولية والتمكُّن درجات، فذكر أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكناً؛ لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تُعرَّف به، ثم إن الواحد أشد تمكناً من الجميع، لأن الواحد الأول، والمذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول، وهو أشد تمكناً، وإنما يخرج التأنيث من التذكير^(٣).

وقد فسّر أبو علي الفارسي (- ٣٧٧ هـ)، كما حكى عنه ابن جني (- ٣٩٢ هـ) كلام سيبويه، وجعل الأولية للتمكن في النفس لا للسبق الزمني، فقال: (اعلم أنَّ أبا علي - رحمه الله - كان يذهب إلى أنَّ هذه اللغة - أعني ما سبق منها ثم لحق به بعدها - إنما وقع كلُّ صدر منها في زمان واحد، وإن كان تقدّم

(1) المرجع السابق ج ١، ص: ٢٠ - ٢١.

(2) المرجع السابق ج ١، ص: ٢١.

(3) المرجع السابق ج ١، ص: ٢٢.

شيء منها على صاحبه فليس بواجب أن يكون المتقدم على الفعل الاسم، ولا أن يكون المتقدم على الحرف الفعل؛ وإن كانت رتبة الاسم في النفس من حصّة القوة والضّعف أن يكون قبل الفعل؛ والفعل قبل الحرف. وإنما يعني القوم بقولهم: إن الاسم أسبق من الفعل أنه أقوى في النفس، وأسبق في الاعتقاد من الفعل، لا في الزمان. فأما الزمان فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدّموا الاسم قبل الفعل. ويجوز أن يكونوا قدّموا الفعل في الوضع قبل الاسم، وكذلك الحرف. وذلك أنهم وزنوا حينئذٍ أحوالهم ومصائر أمورهم، فعلموا أنهم محتاجون إلى العبارات عن المعاني، وأنها لا بدّ لها من الأسماء والأفعال والحروف، فلا عليهم بأيّها بدؤوا، أ بالاسم أم بالفعل أم بالحرف؛ لأنهم قد أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بهنّ جُمعاً؛ والمعاني لا تستغني عن واحد منهن. هذا مذهب أبي علي وبه كان يأخذ ويفتي^(١).

ولهذا فإن ابن السراج (- ٣١٦هـ) حدّد الإعراب بقوله: (الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكّن)، ثم شرح معنى التمكّن في الاسم بقوله: (وأعني بالتمكّن ما لم يُشبه الحرف قبل الثنية والجمع الذي على حدّ الثنية)^(٢). ويعني ذلك أن الاسم كان لديهم الأصل الذي يُبنى عليه الكلام، ومعيار تمكّن الكلمة في النفس مدى اقترابها من الاسم أو ابتعادها عنه، أو بُعدها عن الاسمية واقترابها منها. ولذلك فإن الكلمات تُعرب أو تُبنى وفق علاقتها بالاسم اقتراباً منه أو ابتعاداً عنه^(٣). وقد ذهب البصريون هذا المذهب، ويتضح ذلك من خلافهم

(١) الخصائص، ابن جني، مرجع سابق، ج ٢، ص: ٣٠.

(٢) الأصول، ابن السراج، ج ١، ص: ٤٥.

(٣) من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين مسألة بناء الأفعال أو إعرابها، فقد ذهب البصريون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال؛ فإن الأصل في الفعل البناء،

مع الكوفيين في مسألة بناء فعل الأمر فقد قالوا: إنما قلنا: إنه مبنيٌّ على السكون؛ لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بُني منها على الفتحة لمشابهة ما بالأسماء^(١).

ويُفهم من كلام سيبويه حول هذه المسألة أنه يذهب هذا المذهب أيضًا، فهو حين تحدّث عن حروف الإعراب قال: (وحروف الإعراب للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون)^(٢). فجعل إعراب المضارع لمشابهة الاسم، أما البناء فقد جعله للأسماء غير المتمكّنة التي تشبه الحرف، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، وكذلك للحروف^(٣).

ويُتضح رأيه في أثناء تعليقه لحركات البناء، فهو يقيس في هذا الموضوع على الاسم وما يضارعه من الأفعال، فيجعل بناء الكلمة أو إعرابها تابعًا لمدى علاقتها بالاسم أو ما يضارعه، يقول في ذلك: (والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، قولهم: ضرب، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فَعَلَ. ولم يُسكّنوا آخر فَعَلَ؛ لأن فيها بعض ما في المضارعة، تقول: هذا رجل ضَرَبْنَا، فتصف بها النكرة، وتكون في موضع ضاربٍ إذا قلت: هذا رجل ضارب. وتقول: إن فَعَلَ فَعَلْتُ، فيكون في معنى إن يفعل فَعَلَ، فهي فعل كما أن المضارع فَعَلَ،

وذهب البصريون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال. انظر شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، ج ١/ ص: ٤٦.

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، ج ٢، ص ٥٣٤.

(2) كتاب سيبويه، ج ١ / ص: ١٣.

(3) المرجع السابق نفسه، ج ١، ص: ١٥.

وقد وقعت موقعها في إن، ووقعت موقع الأسماء في الوصف، فلم يُسكَّنوها كما لم يُسكنوا من الأسماء ماضارع المتمكَّن، ولا ما ضيَّر من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن^(١).

وأوضح ابن جني هذه المسألة، في كتابه (الخصائص)، وهو في صدد الحديث عن أصل اللغة بين التوقيف والاصطلاح، وأجاب عن تساؤل بعض الدارسين حول ما ورد في الآية الكريمة ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾^(٢) حيث ذكر أنه قد يقال: (فاللغة فيها أسماء، وأفعال، وحروف؛ وليس يجوز أن يكون المَعْلَمُ من ذلك الأسماء دون غيرها؛ مما ليس بأسماء، فكيف خصَّ الأسماء وحدها؟ قيل: اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القُبلِ الثلاثة، ولا بدَّ لكل كلام مفيد من الاسم، وقد تستغني الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف والفعل، فلما كانت الأسماء من القوَّة والأوليَّة في النفس والرُّتبة، على ما لاخفاء به جاز أن يُكتفى بها مما هو تالٍ لها، ومحمول في الحاجة إليه عليها)^(٣).

وكانت للاسم هذه الميزة؛ لأنه يدلُّ حسب رأي أبي الحسن الأخفش (- ٢١٥هـ) على الشيء بعينه أما الأفعال فهي أدلة، (وليست الأدلة بالشيء الذي يدلُّ عليه، وأما زيدٌ وعمروٌ وأشباه ذلك فهو الشيء بعينه)^(٤).

يبين ما أوردناه أن موضوع مستويات اللغة كان واضحًا في ذهن سيبويه وضوحًا تامًّا إلا أنه كانت له طريقته في عرض هذه المستويات. وقد أفاد من طريقة سيبويه في النظر إلى اللغة وفق هذه المستويات دارسون آخرون منهم أبو

(1) المرجع السابق، ج ١ / ص: ١٦.

(2) سورة البقرة الآية: ٣١.

(3) الخصائص، ج ١ ص: ٤١-٤٢.

(4) كتاب سيبويه، ج ١، ص: ١٥، ح: ٤.

نصر الفارابي (- ٣٣٩هـ) في كتابه إحصاء العلوم^(١)، وكذلك بعض اللغويين المتأخرين، فأقاموا دراساتهم على مستويات اللغة بدءًا بالصوت وانتهاء بالدلالة. نجد ذلك عند السكاكي (- ٦٢٦هـ)، صاحب مفتاح العلوم، الذي أقام دراسة اللغة على تقسيم علومها أقسامًا هي:

- القسم الأول: في علم الصرف: درس في أصوات اللغة ومخارجها.
- القسم الثاني: في علم النحو: درس فيه التركيب اللغوي.
- القسم الثالث: في علمي المعاني والبيان: درس فيه دلالة التركيب، والصورة الفنية.

وكان ذلك وعيًا منه أن اللغة تُدرس وفق مستوياتها المتدرّجة، وهي المستوى الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي^(٢).

الإسناد في اللغة:

وضع سيبويه في رسالة كتابه نظام الإسناد في اللغة العربية وعدّه من الضروريات التي لا يستغني عنها المتكلم حين يُنشئ كلامه، كما بيّن أنّ المسند والمسند إليه هما العنصران اللذان لا يُنقَلُ أحدهما عن الآخر، فهما اللذان بهما يقوم أي كلام. قال سيبويه: (هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجِدُ المتكلمُ منه بُدًّا).

وقسم بعد ذلك أنواع الإسناد نوعين، ويُفهم من هذه القِسْمَةِ أن سيبويه يريد أن يضع قاعدتين في آن معًا الأولى منهما: قاعدة التركيب العربي الذي لا يتحصّل إلا بوجود عنصري الإسناد فيه، والثانية: قاعدة أنواع الجملة العربية، وهي التي تُقسم نوعين: الجملة الاسميّة، والجملة الفعلية، وجاءت هذه القِسْمَةُ في

(1) إحصاء العلوم، أبو نصر الفارابي، ص: ٥-٨.

(2) انظر مفتاح العلوم للسكاكي، ص: ٣٩.

الأمثلة التي بيّنت بها سيبويه مراده، حيث قال: (فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بُدٌّ من الآخر في الابتداء). ثم انتقل بعد ذلك إلى ما يلحق بالجمليتين الفعلية والاسمية، فذكر ما يكون بمنزلة الابتداء مما دخل عليه واحد من النواسخ، سواء أكان فعلاً ناسخاً أم حرفاً، فقال: (ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً، وليت زيداً منطلقاً؛ لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده)^(١).

جعل سيبويه الاسم المتمكن أصلاً في صياغة التركيب، فهو بعد أن قرر أنواع الجملة، وقسمها قسمين عاد إلى الاسم ليحعله أصل التركيب اللغوي، فكأنه يرى الجملة الاسمية أساساً لتركيب الجمل، ذلك أن الاسم حين يُلفظ به فإنه يكون مبتدأ، والمبتدأ حال من العوامل اللفظية، إذ يُقال في تعريفه: (المبتدأ ما جرّده من عوامل الأسماء، ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن يجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خبره ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه. وهو معرّض لما يعمل في الأسماء)^(٢).

ولذلك خصّ الجملة الاسمية بكلام خاص، فقال: (واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخُلُ الناصب والرافع سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأً قد تدخّل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه. وذلك أنّك إذا قلت: عبد الله منطلقاً إن شئت أدخلت رأيث عليه، فقلت: رأيث عبد الله

(١) كتاب سيبويه، ١ / ٢٣.

(٢) الأصول لابن السراج، ج ١، ص: ٥٨.

منطلقاً، أو قلت: كان عبد الله منطلقاً، أو مررتُ بعبد الله منطلقاً، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة^(١).

يدلُّ كلام سيوييه على أنه يجعل المبتدأ أول أحوال الاسم، ثم تدخل العوامل على هذا الاسم فتُغيَّر فيه، وكأن الجملة الاسمية أول الجمل، فكما أن الصوت أساس الكلمة التي هي أساس تكوين الجملة، فكذلك نفهم من الكلام أن الجملة الاسمية أساس التركيب اللغوي، ويمكن القول: إن لدينا ما نسميه الصوت الخالص، والكلمة الخالصة، والجملة الخالصة.

تؤكدُ أبواب الكتاب هذا التوجُّه لدى سيوييه، فقد اعتمد في صنع أبواب الكتاب على الاسم الذي يُعدُّ الأول بين الكلمات، ولأنه أشدُّ تمكُّناً من غيره في النفس فإن الكلام كله يُبنى عليه. ولذلك وردت في الكتاب الأبواب الآتية:

- باب الفاعل

- هذا باب الفاعل الذي لم يتعدَّ فعله إلى مفعول^(٢)

- هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول^(٣)

وبعد أن ينتهي من أبواب الفاعل ينتقل إلى أبواب المفعول:

هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر

على أحدهما دون الآخر^(٤).

(1) كتاب سيوييه، ١/ ٢٣-٢٤.

(2) المرجع نفسه، البابان في ج ١، ص: ٣٣.

(3) المرجع السابق نفسه، ١ / ٣٤، وبقية أبواب الفاعل في الصفحات التالية ٣٧ / ٣٩ / ٤١.

(4) المرجع السابق نفسه، ج ١ / ٤٣، وبقية الأبواب الخاصة بالمفعول في الصفحات: ٤٤ / ٤٥.

ثم ينتقل إلى أبواب أخرى لها صلة بالاسم الذي هو عمدة التركيب، وتدلُّ الأبواب كلها على اعتماد الاسم الذي هو في الأصل مبتدأ أصلاً يبنى عليه الكلام، فيكون به الجملة، ثم يُدخل عليه العوامل من فعل أو نواسخ أو غير ذلك.

- قواعد الكلام العربي:

لقد كانت هذه المعايير التي قام عليها التركيب العربي الأصل الذي اعتمده اللغويون العرب في تحليل الكلام العربي واستنباط قواعده، فهم بعد أن تَبَتُّوا قواعد ما سَمَّوه (العربي) اتجهوا إلى رصد ظواهر الكلام العربي، ودخلوا في مسائل الأبواب التي صاغوها على صورة كليات تشتمل على الجزئيات التي يُسمح للمتكلم أن يتخذها طريقاً للتعبير يتميز به عن غيره من مستعملي اللغة.

كانت أول ظواهر القواعد العامة للكلام العربي أن للألفاظ العربية سمات خاصة تتجلى في كلام العربي، ويفترق أحدهما عن الآخر في كلامه وفق طريقة تعبيره عن المعاني بالألفاظ ذات الصفات الخاصة، وهذه المفردات بصفاتها يُبنى عليها التركيب اللغوي ولا تُعني الخروج عن قواعد اللغة لكنها جزء من طبيعة العربية، فالعربية تدلُّ فيها كل لفظة على معنى من المعاني، ولذلك تَحْتَلِفُ الألفاظ باختلاف المعاني، وقد تأتي في اللغة كلمات مترادفة، يستعمل بعضها أحدهم، ويستعمل آخر غيرها للتعبير عن المعنى، وقد تَتَّفَقُ اللفظتان في المبنى وتختلفان في المعنى، واستعمال هذه الألفاظ وفق تَغْيُرِ معانيها جزء من باب استعمال اللفظ للتعبير عن المعاني. وقد أوضح سيبويه صفات المفردات العربية وبيَّنَ علاقتها بالمعاني حيث قال في باب (هذا باب اللفظ للمعاني): (اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، وسترى ذلك إن شاء الله تعالى. فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلسَ وذهبَ. واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو:

ذهب وانطلق. واتَّفَاقَ اللَّفْظَيْنِ والمعنى مختلف قولك: وَجَدْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْمُؤَجَّدَةِ، وَوَجَدْتُ إِذَا أَرَدْتَ وَجَدَانَ الصَّالَةَ. وأشباه هذا كثير^(١).

أما الأمر الثاني الذي أشار إليه سيبويه مما له صلة بالكلام فهو ما ورد في باب (هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض)، فذكر ما ينشأ في كلام العربي من ظواهر جاءت على خلاف الأصل، فالعرب قد يتصرّفون في كلامهم مخالفين في ذلك الأصل الذي درجوا على اتباعه، ويمكن للدارس أن يجمع هذه التصرفات في قواعد كليها تضمّمها، وقد نصّ سيبويه في هذا الباب على مجموعة من هذه القواعد، وهي أن العرب:

مَّا يَحْدِفُونَ الْكَلِمَ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ فِي الْكَلَامِ غَيْرَ ذَلِكَ. (مثل: لم يَكْ وَلَا أَدْر)

يَحْدِفُونَ، وَيُعْوِضُونَ. (مثل: زَنَادِقَةٌ، وَزَنَادِيقٌ، وَفَرَازِنَةٌ وَفَرَازِينٌ) يستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يُسْتَعْمَلَ حتى يصير ساقطاً. (مثل: يَدْعُ، فَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ يَدْعُ وَلَا يَقُولُونَ وَدَعُ)^(٢).

وأشار سيبويه في باب آخر إلى مسألة تتصل بصياغة الكلام للتعبير عن المعنى، فذكر أن الكلام يتصف بصفات مختلفة وفق استقامة قواعده اللغوية، وتعبيره الصحيح عن المعنى، وهو باب قصد منه سيبويه تأكيد فكرة قدرة المتكلم على صياغة التعابير المقبولة نحويًا ودلاليًا، وكذلك قدرته على الخروج على معيار الصّحة اللغوية والمعنوية فذكر أن من الكلام المستقيم الحسن مثل أَتَيْتُكَ أَمْسٍ، وَسَاتِيكَ غَدًا. ومنه المحال، وهو أن تَنَقِضَ كَلَامَكَ بِأَجْرِهِ فتقول: أَتَيْتُكَ غَدًا وَسَاتِيكَ أَمْسٍ، ومنه المستقيم الكذب، مثل: حملت الجبل،

(1) المرجع السابق نفسه، ١ / ٢٤.

(2) المرجع السابق نفسه، ١ / ٢٤ - ٢٥.

وشربت ماء البحر، ومنه المستقيم القبيح وهو أن تضع اللفظ في غير موضعه، مثل: قد زيداً رأيت. ومنه المحال الكذب كأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس^(١).

وقد أفرد سيبويه باباً خاصاً لتصرف الشعراء في الكلام وبين التجوزات التي يُسمح لهم بالقيام بها بسبب أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من أمور عددها، والشعر وإن كان كلاماً لكنه كلام خاص ولذلك فإن الشاعر يستطيع أن يتصرف في قواعد الكلام أكثر من غيره. وقد سمى الباب الذي درس فيه هذه المسائل (هذا باب ما يحتمل الشعر)، ذكر فيه مسائل صرف ما لا ينصرف، ومدّ وزن مفاعل، ليصبح على مفاعيل مثل: مساجد تصبح مساجيد، وغير ذلك من التجوزات الخاصة بالشعر^(٢).

كانت عناوين أبواب الكتاب طريقةً من الطرق التي لجأ إليها سيبويه من أجل وضع قواعد كلية للكلام، فقد صاغ هذه العناوين بطريقة تُلخّص أهم صفات التركيب العربي الذي يتحدّث عنه، وبذلك فإنه قسم التركيب العربية أنواعاً، وجعل كما مرّ معنا معيار النظر إلى التركيب عدّة أمور هي: أن الصيغة تقوم على الإسناد، وهذه الصيغة تحتمل أن تكون جملة اسمية أو فعلية، وأن مبنى الجملة على الاسم الذي أول أحواله الابتداء، ولأرب أن الصيغة اللغوية لا بد من أن تُبنى على الكلمات التي تدخل التركيب فيلحقها الإعراب. وهذه المسائل كلها تُلخّص قواعد اللغة التي يقوم عليها الكلام في حين تُلخّص عناوين الأبواب قواعد الكلام التي استقرت من كلام العرب.

(1) المرجع السابق نفسه، ١ / ٢٥ - ٢٦.

(2) المرجع السابق نفسه، ١ / ٢٥ - ٢٦ وما بعدها.

إن تأمّل أبواب الكتاب واحداً بعد آخر يوصلنا إلى هذه الفكرة، وحينها ندرك أن سيبويه اصطنع منهجه القائم على وصف الجملة العربية بأنواعها المختلفة، وفق طريقته الخاصة، ومن هذه الأبواب التي تتحدّث عنها: (باب الفاعل/ هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول/ هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين/ هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر). لقد جعل سيبويه الاسم مبتدأ الجملة وأضاف إليه العوامل، سواء أكانت فعلاً أم غيره، لقد كان همّه أن يصف التركيب العربي، وفق منهج علمي موضوعي.

نظر تابعو سيبويه إلى منهجه هذا وجزّؤوه بطرائقهم الخاصة، ولكنهم لم يبرحوا ساحته، فهذا ابن السراج يبتدئ كتابه من حيث وصل سيبويه إلى موضوع الكلام، فيتحدث عن بنية الكلام وممّ يتألف، ثم يشرح عناصره واحداً واحداً لينتقل إلى الإعراب والبناء، والعوامل، ثم يصل إلى الأسماء المرتفعة فيبتدئ بذكر المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل، إن هذا المنهج الذي اتّبعه ابن السراج لا يعدو أن يكون منهج سيبويه وقد أعيد ترتيبه^(١).

أما الطريقة الثانية التي اتّبعها سيبويه فكانت القواعد التي جمع بها أصول اللغة والكلام العربيين، وقد تكررت هذه القواعد في الكتاب، وجمعت تحتها كثيراً من جزئيات قواعد اللغة والكلام، ويمكن تقسيمها قسمين؛ قواعد اللغة، وقواعد الكلام، فمن قواعد الكلام:

- كأنهم إنما يُقدّمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويَعْنِيانهم^(٢).

(1) الأصول، ابن السراج، ج ١ / ص: ٣٦، وما بعدها.

(2) المرجع السابق نفسه، ١ / ٣٤.

- العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيء^(١).
 فإذا ما تناولت هذه القواعد الكلية اللغة لا الكلام كانت أعمّ ومُلزِمة للمتكلمين، ومن هذه القواعد: (لا يجوز أن تُضَمَّ فعلاً لا يصلُّ إلا بحَرْفٍ جرٍّ، لأنَّ حرف الجرِّ لا يُضَمُّ)^(٢)، ومنها: (ليس في العربية شيء يعمل في حرفٍ فيمتنع أن يُشركَ بينه وبين مثله) مثال ذلك: هذا ضاربٌ زَيْدٍ وعمرو إذا اشتركت بين الآخر والأوَّل في الجارِّ^(٣).

علَّل سيبويه أسباب تصرُّف المتكلم بقواعد الكلام، وأرجع ذلك إلى عدَّة أسباب، منها:

- الاتساع والاختصار: والاختصار هو ما يُطلق عليه المعاصرون: الاقتصاد اللغوي، قال في قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾^(٤)، (إنما يريد: أهل القرية، فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا)^(٥).

- الاستخفاف: من ذلك استخفافهم حذف التنوين والنون من غير أن يتغير المعنى، من ذلك قوله تعالى ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(٦)، فقد حذف التنوين مُسْتَخْفًا من غير أن يتغير شيء من المعنى^(٧).

- التشبيه: فقد ذكر أن العرب يكثر في كلامهم تشبيه الشيء بالشيء، وإن

(1) المرجع السابق نفسه، ١ / ١٦٥ - ١٦٦.

(2) المرجع السابق نفسه، ١ / ٩٤.

(3) المرجع السابق نفسه، ١ / ١٦٩.

(4) سورة البقرة الآية: ١٧١.

(5) كتاب سيبويه، ١ / ٢١٢.

(6) سورة آل عمران، الآية: ١٨٥.

(7) نفسه، ١ / ١٦٥ - ١٦٦.

لم يكن مثله في جميع أحواله، فقال: (وقد يُشَبَّهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيراً. وقال المَرَّار الأَسدي:
 أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرِّ عَليِّهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَفُوعًا
 سمعناه مِمَّنْ يَرَوِيهِ عَن الْعَرَبِ، وَأَجْرَى بِشَرًّا عَلَيَّ مَجْرَى الْجُرُورِ، لِأَنَّهُ جَعَلَهُ
 بِمَنْزِلَةِ مَا يُكْفَى مِنْهُ التَّنُونِ^(١)). وقال ابن يعيش في المفصل: (فإن الشاهد فيه أنه
 أضاف (التارك) إلى (البكري) على حدِّ (الصَّارِبِ الرَّجَلِ) تشبيهاً بالحسن الوجه
 وخفض بشراً عطف بيان على البكري وأجراه عليه جري الصِّفَةِ على الموصوف. هذا
 مذهب سيبويه ولو كان بدلاً لم يجوز: التَّارِكُ بِشَرًّا؛ لأنَّ حَكْمَ الْبَدَلِ أَنْ يُقَدَّرَ
 فِي مَوْضِعِ الْأَوَّلِ^(٢)).

- طول الكلام: ذكر ذلك في أثناء تحليل قول عمرو بن امرئ القيس
 الخزرجي:

الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفُ
 فقال: (لم يَحْدِفِ النون للإضافة، ولا ليعاقب الاسم المَبْنُوعَ، ولكن حذفوها
 كما حذفوها من اللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ حيث طال الكلام وكان الاسم الأول منتهاه
 الاسم الآخر)^(٣).

- إرادة المتكلم: (ومن ذلك قولُ العربِ: مِنْ لَدُنْ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلَائِهَا
 نَصَبَ لِأَنَّهُ أَرَادَ زَمَانًا. وَالشَّوْلُ لَا يَكُونُ زَمَانًا وَلَا مَكَانًا فَيَجُوزُ فِيهَا الْجُرُّ
 كَقَوْلِكَ مِنْ لَدُنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى وَقْتِ كَذَا، وَكَقَوْلِكَ: مِنْ لَدُنْ الْحَائِطِ إِلَى
 مَكَانِ كَذَا، فَلَمَّا أَرَادَ الزَّمَانَ حَمَلَ الشَّوْلَ عَلَى شَيْءٍ يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ زَمَانًا إِذَا

(1) المرجع السابق نفسه، ١ / ١٨٢.

(2) ابن يعيش، ٣ / ٧٣، وراجع هذه المسألة في: شرح الرضي للكافية: ١ / ٢٨٥.

(3) المرجع السابق نفسه، ١ / ١٨٥ - ١٨٦.

عَمِلَ فِي الشَّوْلِ، وَلَمْ يَحْسُنْ إِلَّا ذَا، كَمَا لَمْ يَحْسُنْ ابْتِدَاءُ الْأَسْمَاءِ بَعْدَ إِنْ حَتَّى أَضْمَرْتَ مَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا عَامِلًا فِي الْأَسْمَاءِ. فَكَذَلِكَ هَذَا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَنْ لَدُنْ أَنْ كَانَتْ شَوْلاً فِإِلَى إِتْلَائِهَا^(١).

خاتمة: توجه اللغويون العرب منذ بداية عملهم إلى تجريد قواعد كلية، تُسْتَنْبَطُ مِنَ اللُّغَةِ عَلَى أَنَّهَا نِظَامٌ لَهُ بِنْيَانُهُ، وَهُوَ النِّظَامُ الَّذِي لَا يَجُوزُ لِلْمُتَكَلِّمِينَ الْخُرُوجَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ تَجْرِيدُ قَوَاعِدِ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ، وَهُوَ الصِّيغِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي طَبَّقَ بِهَا الْمُتَكَلِّمُ قَوَاعِدَ اللُّغَةِ، وَقَدْ اسْتَطَاعَ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمُونَ أَنْ يَصْطَنِعُوا لِأَنْفُسِهِمْ مَجْمُوعَةً مِنَ التَّرَاكِيِبِ وَالصِّيغِ الَّتِي يُمْكِنُ لِلدَّارِسِ أَنْ يُجَرِّدَ مِنْهَا مَجْمُوعَةً مِنَ الْقَوَاعِدِ، هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ قَوَاعِدِ الْكَلَامِ الَّتِي تَسْتَنْدُ إِلَى قَوَاعِدِ اللُّغَةِ. وَكَانَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِيَّ وَتَلْمِيذَهُ سَيُوبِيَّةَ عَلَى رَأْسِ أَوْلَئِكَ الدَّارِسِينَ الَّذِينَ أَرْسَوْا دَعَائِمَ الدَّرْسِ النُّحُوِيِّ، وَفَقَّ رُؤْيَا مَعْرِفِيَّةَ تَصَوُّغِ اللُّغَةِ بِنْيَانَهَا الْمُنْهَجِي الَّذِي يُمْكِنُ أَنْ نَسْتَمِدَّهُ مِنْ كِتَابِ سَيُوبِيَّةِ سِفْرِ الْعَرَبِيَّةِ الْأُولَى.

المصادر والمراجع

- ١- إلیاس، منی، القیاس فی النحو مع تحقیق باب الشاذ من المسائل العسکریات لأبی علی الفارسی، دار الفکر، دمشق، ط ١، ١٩٨٥ م
- ٢- الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط ٤، ١٩٦١ م
- ٣- أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، القاهرة، ط ٢، ١٩٦٥ م.
- ٤- الجمحي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمد أحمد شاكر، دار المعارف للطباعة والنشر، ذخائر العرب، (٧)، ١٩٥٢ م.

(١) نفسه، ١ / ٢٦٤ - ٢٦٥.

- ٥- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، الكافية في النحو، شرح رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٦- حسان، تمام، الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨١م
- ٧- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.
- ٨- سر صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ٩- الزبيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر ١٩٧٣.
- ١٠- الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م.
- ١١- ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول، تحقيق د. محمد الحسين الفنتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط١، ١٩٨٥م.
- ١٢- سعيد، جلال الدين، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، دار الجنوب للنشر، تونس، ١٩٩٤م
- ١٣- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي، مفتاح العلوم، تحقيق: د. عبد الحميد هندراوي، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ١٤- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.
- ١٥- ضيف، شوقي، المدارس النحوية، نسخة مصورة عن طبعة دار المعارف بمصر.
- ١٦- ابن عقيل، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، وعليه أضواء على الشرح، تأليف: عاصم بهجت البيطار، وعبد الفتاح الغندور، وحسن عبده الرئيس، وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٠٤هـ.

- ١٧- الفارابي، أبو نصر، كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ١٩٧٠.
- ١٨- إحصاء العلوم، صححه، ووقف على طبعه، عثمان محمد أمين، مطبعة دار السعادة، مصر، ١٩٣١ م.
- ١٩- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، الصحاحي، تحقيق السيد أحمد صقر، طبع عيسى الباي الحلبي، القاهرة.
- ٢٠- الفارسي، أبو علي، العسكريات، تحقيق: إسماعيل أحمد عمارة، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١.
- ٢١- الفارقي، أبو القاسم سعيد بن سعيد، المسائل المشككة في أول المقتضب للمبرد، تحقيق د. سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ١٩٩٣.
- ٢٢- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، منشورات: وزارة الإعلام العراقية، بغداد، ١٩٨٤.
- ٢٣- الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٢.
- ٢٤- المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب بيروت.
- ٢٥- ابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب، حققه وشرحه: الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، وراجعته: سعيد الأفغاني، دار الفكر دمشق.
- ٢٦- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط: ١٩٩٢.
- ٢٧- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.